# مجلة الليبية AJHSS

## للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة علمية محكمة نصف سنوية
تصدر عن الجامعة الليبية للعلوم الإنسانية و التطبيقية

مجلة الليبية للعلوم الإنسانية و التطبيقية

العدد العشرون
أبريل
2025م

| | | | |
|---|---|---|---|
| 1 | ▪ استراتيجية مقترحة لتفعيل دور القيادات الجامعية الليبية في تنمية الموارد البشرية في ضوء متطلبات الثورة الصناعية الرابعة | ▪ د. ليلى مفتاح فرج العزيبي<br>▪ د. عبدالله محمد البشير | 45 – 12 |
| 2 | ▪ الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980-2018) | ▪ أ. حمزة إمحمد المصراتي | 72 – 46 |
| 3 | ▪ "دوافع واحتياجات العمل وأثرها على الرضا الوظيفي" دراسة ميدانية بالمركز الوطني لعلاج أمراض السكر والغدد الصماء/ طرابلس بالإدارات الوسطى بالمركز | ▪ أ. فتحية علي محمد الدرويش | 101 – 73 |
| 4 | ▪ أثر مخاطر السيولة المصرفية على ربحية المصارف التجارية الليبية<br>▪ دراسة تحليلية على المصرف التجاري الوطني | ▪ د. ناصر صالح الصول | 125 – 102 |
| 5 | ▪ التقييم المالي لأداء المصارف الإسلامية الليبية باستخدام نموذج دوبونت (Dupont) - "تطبيق على القوائم المالية لمصرف اليقين" | ▪ أ. علي عبد السلام محمد البشتي | 141 – 126 |
| 6 | ▪ زلزال كريت سنة 365م: كارثة طبيعية غيرت وجه الساحل الليبي | ▪ أ. ناصر محمد دياب | 166 – 142 |
| 7 | ▪ مخرجات التعليم السياحي وسوق العمل الليبي (الارشاد السياحي أنموذجا) | ▪ أ. نجيب عياد العياط | 184 – 167 |
| 8 | ▪ Analysis Relationship between Unemployment Rate and Economic Growth in Libya during the Period (1990 – 2022) Using Recently Developed Econometric Methodologies, (ARDL), (FMOLS), (DOLS) and (CCR). | ▪ Dr: Elmashat Essadq Ali Aboud | 218 – 185 |

# الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة (1980-2018)

(3)أ. حمزة امحمد المصراتي

## ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا للفترة 1980-2018 باستخدام مؤشر مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي اللإجمالي (الانفتاح التجاري) والناتج المحلي الإجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي، ويستند هذا التحليل على نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR وأسلوب التكامل المشترك لجوهانسن، وأظهرت النتائج التجريبية على غياب علاقة التكامل المشترك في الأجل الطويل، في حين أوضحت نتائج العلاقة السببية (الأجل القصير) لجرانجر على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين متغيرات الدراسة وهذا ما أيدته نتائج تحليل التباين Variance Decomposition .

**الكلمات الافتتاحية: النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، نموذج VAR.**

---

(3) كلية الإقتصاد – جامعة طرابلس

## المقدمة:

إن العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي تم الاتفاق عليه في أغلب المدارس الفكرية الاقتصادية لاسيما الكلاسيك والنيوكلاسيك وأفكارهم الأساسية في في حرية التجارة الخارجية ونظرياتهم الأساسية في التبادل التجاري الدولي كنظرية الميزة المطلقة لأدم سميث ونظرية الميزة النسبية لركاردو والتي لازالت جزء من تطبيقاتها موجودة حتى وقتنا الحاضر، فبالاضافة إلى مختلف نظريات ونماذج التجارة الدولية، تم اللجوء إلى عدد من من الدراسات الاحصائية والتجريبية لدعم أو رفض قضية التجارة الحرة Free trade فمن جهة دافعت مختلف المدارس الفكرية على التجارة الحرة، ومن جهة أخرى عرض المشككون في قضية التجارة الحرة حججا مضادة في الآدبيات الاقتصادية وأوجه القصور المختلفة لتقديرات الدراسات التجريبية، في الواقع يعتقد المتفائلون بالتجارة أنها تعمل على تعزيز كفاءة تخصيص الموارد وتحقيق وفورات الحجم، تسهيل نشر المعرفة، تعزيز التقدم التكنولوجي، وتشجيع المنافسة سواء في الأسواق المحلية أو الدولية والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأمثلية في عمليات الإنتاج وتطوير المنتجات الجديدة ( Buss & Koniger 2012 )، وفي هذا الصدد تتوقع نظرية النمو الداخلي Endogenous Growth Theory أن ينمو اقتصاد مفتوح ما بشكل أسرع من اقتصاد مغلق عن طريق تأثير الانفتاح التجاري على التحسينات التكنولوجية، وينجلي ذالك من خلال تلخيص المفاهيم النظرية لعدد من الدراسات الاقتصادية المؤثرة في ميدان التجارة والنمو والتي تؤكد على آليتين رئيسيتين يمكن للتجارة الدولية من خلالهما أن ترفع معدلات نمو البلدان في المدى الطويل، أولهما تمكن التجارة من استخدام أصناف متنوعة وذات جودة عالية من المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية ( Romer 1987 ) ، ثانيهما تلعب التجارة دورا هاما كنقاة لتحويل الأثر الانتشاري للمعرفة عبر البلدان (Grossman & Keller 2000 ) فالبلدان التي تستخدم المنتجات الوسيطة والمعدات الرأسمالية بشكل واسع في عمليات الإنتاج تجني فوائد أكبر بسبب تجسيد تلك المنتجات للمعرفة الأجنبية.

وفي إطار التطورات الحاصلة على مستوى العالم فيما يتعلق بتحرير التجارة التي ابتدأت مع توقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT 1947 وانتهت بانشاء منظمة التجارة العالمية WTO والتي تقوم على مبدأ التحرير التدريجي للتجارة بين دول الأعضاء (الفارسي 2008) وحيث أن ليبيا قد تقدمت بطلب الانضمام لمنظمة

التجارة العالمية وقبلت كعضو مراقب في تلك المنظمة، فإنها ستقبل إن عاجلا أم آجلا على تحرير تجارتها الخارجية من كافة القيود الحمائية، وعلى هذا فإن تحري المنافع المحتملة لهذه العملية هو من الأهمية بمكان (الحويج 2017).

## إشكالية الدراسة:

على عكس الأدبيات النظرية لا تقدم الأدبيات التجريبية الحالية دليلا واضحا حول العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ففي حين أن العديد من الدراسات تقدم دليلا على أن الانفتاح التجاري له تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي، تجد دراسات أخرى صعوبة في العثور على علاقات إيجابية قوية أو حتى أن هناك علاقات سلبية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فبعض الدراسات (Rodrik 1999 & Rodriguez 2006) ترى أن المتغيرات التي تمثل السياسة التجارية هي في الغالب غير مترابطة مع النمو، وعلى هذا الأساس تبحث هذه الدراسة في طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنو الاقتصادي، وتحاول الاجابة الدقيقة والشاملة للسؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى مساهمة الانفتاح التجاري في رفع معدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2018؟**

## فرضيات الدراسة:

وبناء على التساؤل الرئيسي للدراسة فإن هذه الدراسة تقوم على الفرضية الرئيسية:

تساهم التجارة الخارجية إيجابا في معدل النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

## أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية الدراسة في كشف وقياس الدور الذي يمكن أن يقوم به الانفتاح التجاري في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في ليبيا وذالك من خلال الدور الايجابي للتجارة الخارجية ومحاولة تقديم دراسة تحليلية تكمل الدراسة السابقة لدراسة

أحد الموضوعات الهامة والمتمثلة في مدى اسهام الانفتاح التجاري في نمو الاقتصاد الليبي.

## أهداف الدراسة:

كما يتمثل الهدف العام للبحث في محاولة معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري ومعدلات النمو الاقتصادي في ليبيا وذالك من خلال تقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات الانفتاح التجاري.

## حدود الدراسة:

1- الحدودو المكانية: والمتمثلة في الاقتصاد الليبي.

2- الحدود الزمنية: وهي الفترة الممتدة للدراسة 1980-2018.

## منهجية البحث:

نظرا لطبيعة الدراسة ومن أجل الاجابة عن الأسئلة المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا عن المنهج الوصفي التحليلي وذالك من خلال تحليل وبيان تطور الصادرات والواردات والناتج المحلي في ليبيا، كما اعتمدنا على المنهج القياسي لتفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

## ثانيا: الدراسات السابقة.

نظرا لأهمية هذه الدراسة ومساهمة سياسات الانفتاح التجاري في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، فقد تم جلب اهتمام كثير من الباحثين والأكاديميين حول أهمية مثل هذه الدراسات ومعالجتها ومنها ما يلي:

### - السواعي (2015)

هدفت تلك الدراسة الى محاولة قياس العلاقة القصيرة والطويلة المدى بين تحرير التجارة والتطور المالي والنمو الاقتصادي في الأردن باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وكشفت النتائج عن وجود علاقة طويلة الأجل بين نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتحرير التجارة والتطور المالي بينما أظهرت تأثيرا سلبيا للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على المدى الطويل والمدى القصير وأظهرت هذه النتيجه أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي.

- العيني ورمضان (2022):

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة السببية طويلة الأجل بين الانفتاح التجاري (Trade openness) والنمو الاقتصادي (GDP) في ليبيا خلال الفترة من 1980-2018 باستخدام منهجية (TYDL) والتي تعتمد بالأساس على اختبار (MWALD) وقد أوضحت النتائج إلى وجود علاقة سببية في الآجل الطويل في اتجاهين بين المتغيرات قيد الدراسة.

- العبدلي (2005):

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية خلال الفترة (2001-1960) ولتحقيق ذالك تم تقدير نموذج قياسي تضمن ثلاث متغيرات، الناتج امحلي الاجمالي ومتغيريين تفسيريين هما الصادرات كعامكل اقتصادي خارجي ومتغير الاستثمار كعامل اقتصادي داخلي وأظهرت النتائج معنوية كل من متغير الصادرات والاستثمار كمفسيريين للنمو الاقتصادي في الدول الاسلامية.

- طالب ودليلة (2016):

الغرض من هذه الدراسة هو قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام بيانات سنوية للفترة من 1980-2013 باستخدام ثلاث مؤشرات تمثيلا للإنفتاح التجاري وهي مؤشر الصادرات إلى الناتج ومؤشر الواردات إلى النتائج ومؤشر مجموع الصادرات والوارات إلى النتائج ومؤشر معدل الدخل الفردي الحقيقي كمؤشر للنمو باستخدام طريقة المربعات الصغرى النصححة كليا (Fully-Modified OLS) وأظهرت النتائج عن وجود علاقة طويلة المدى بين معدل الدخل الفردي الحقيقي وتحرير التجارة كما أظهرت النتائج أن مؤشرات الانفتاح التجاري كان لها أثر سلبي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر وبينت هذه النتيجة أن الانفتاح التجاري لا يعزز النمو الاقتصادي في الجزائر.

(2013) Afzal,Malik,Butt

من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL على الاقتصاد الباكستاني للفترة الممتدة من 1970-2009 أسفرت النتائج الدور الايجابي للإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الباكستان وخاصة مع التحكم في معدلات التضخم.

**(2016) Jamilah**

حاولت الدراسة تحديد اتجاه العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي لمجموعة من الدول المختارة والتي تشمل كل من منظمات التعاون الاقتصادي والتنمية وبعض من الدول النامية للفترة الممتدة من 1977-2011 وذالك باستخدام منهجية العزوم المعممة

( GMM) وكشفت النتائج التجريبية عن علاقة سببية ثنائية الاتجاه لكل من البلدان النامية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

**(2014)Sandra, Gustavo**

باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL الذي قدمه pesaran (2001) على الاقتصاد الإيراني خلال الفترة 1961-2006 أظهرت النتائج على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ذات دلالة احصائية موجبة بين الانفتاح التجاري ومعدل النمو الاقتصادي في إيران، غير أن تأثير الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات غير معنوي.

**(20014) Nowbutsting**

يحاول هذا البحث إبراز أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي على عينة متكونة من 15 دولة باستخدام نماذج panal data وباستعمال ثلاث مؤشرات للانفتاح التجاري، نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الاجمالي، مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي وأظهرت النتائج إلى وجود أثر ايجابي ومعنوي لمؤشرات الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

**ثالثا: واقع الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا.**

أدركت معظم الدول مدى أهمية سياسة الانفتاح التجاري لما لها من دور رئيسي في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومدى انعكاس هذه السياسة بصورة إيجابية على اقتصادياتها، فمن خلال هذا العنصر سنحاول معرفة ماهية الدور الذي تلعبه هذه السياسة وكذا الأداء التجاري الليبي خلال فترة الدراسة.

**1- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي (تأثير الصادرات):**

إن نظرية الاستقرار وفرضية المنافذ تدعم النظرة التي تقول بأن هناك تأثير ايجابي نتيجة للتوسع في الصادرات على النمو، في حين يرى الاقتصادي Kravis أن النمو الاقتصادي تؤثر فيه العوامل الداخلية أكثر من العوامل الخارجية فهو يري أن أثر الصادرات على النمو ثانوي ولا يمكن أن يكون أساسي (Milner 1988).

ويذكر (Thirwall1989) أن الأقطار الأسيوية التي شهدت نهضة تنموية كان بسبب نمو صادراتها الصناعية بالاضافة إلى أن هناك اتفاق بين المنظرين الاقتصاديين على أنه في القرن التاسع عشر كانت الصادرات تعتبر بمثابة آلة النمو حيث لم يقتصر دورها في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية بل امتد في نقل النمو الاقتصادي من قطر لآخر، وعلى هذا فإن تنمية الصادرات تؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدام الأمثل ومن تم زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال اعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لصالح القطاعات ذات الميزة النسبية وفقا لمبدأ الميزة النسبية ل ريكاردو، كما تؤدي عملية التوسع في الصادرات إلى زيادة المنافسة الشديدة بين المشاريع (2014 الشوربجي، حواس، اليوسفي ).

**2- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ( تأثير الواردات ):**

تعتبر الواردات الجانب الآخر للسياسة التجارية ويؤكد الفكر الاقتصادي على أهمية الواردات بوصفها أداة مهمة للنمو الاقتصادي خاصة للبلدان النامية، فهي وسيلة الاقتصاد الوطني في الحصول على مختلف السلع الانتاجية غير المتوفرة محليا، كما أنها وسيلة لتأمين الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية التي لا يمكن توفيرها محليا، كما أن الواردات تساهم في توفير متطلبات النمو الاقتصادي فهي تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصاد القومي من مواجهة أعباء التنمية من حيث التمويل بالمواد والسلع الصناعية والاستهلاكية (عصام2018)

**3- تطور أداء ونمو الناتج المحلي الاجمالي:**

يتضح من مؤشر الناتج المحلي الاجمالي أنه قد حقق ارتفاعا ملحوظ بشكل عام إلا أن الانخفاض في المؤشر ذاته منذ عام 1980 وحتى عام 2000 كان نتيجة العديد من العوامل التي مر بها الاقتصاد الليبي خلال فترة الحصار الامريكي ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي يدل على إرتفاع إيرادات القطاع النفطي الذي تعتمد عليه ليبيا كأبرز وأهم مصادر الدخل، ثم ازداد الناتج نظرا للتوسع في الأنشطة الاقتصادية على مستوى القطاعات ككل منذ عام 2000 ليصل إلى أعلى

مستوى له في عام 2010 ولكن انخفض الناتج ليصل مستويات دنيا خلال العام 2013- 2016 نتيجة للركود العميق مدفوعا بالانتاج النفطي المحدود ( 0.6 مليون برميل ف اليوم مقابل 1.6 مليون برميل في اليوم ) تمكن الاقتصاد الليبي من زيادة الانتاج بشكل كبير فوق مليون برميل في المتوسط خلال 2017-2018، ونتيجة لذالك بلغ نمو اجمالي الناتج المحلي في المتوسط 55% خلال 2017-2018.

**جدول رقم (1) مؤشر الانفتاح التجاري للفترة 1980-2018**

| Openness trade | Import / GDP | Export / GDP | GDP | Years |
|---|---|---|---|---|
| 0.8050 | 0.1900 | 0.6148 | 10553.8 | 1980 |
| 0.8059 | 0.2820 | 0.5239 | 8798.8 | 1981 |
| 0.6754 | 0.2378 | 0.4375 | 8932.40 | 1982 |
| 0.6346 | 0.2096 | 0.4248 | 8511.7 | 1983 |
| 0.6589 | 0.2359 | 0.4228 | 7804.7 | 1984 |
| 0.6189 | 0.1546 | 0.4642 | 7852.1 | 1985 |
| 0.5383 | 0.1890 | 0.3493 | 6960.7 | 1986 |
| 0.6072 | 0.2126 | 0.3946 | 6011.6 | 1987 |
| 0.5794 | 0.2719 | 0.3091 | 6168.0 | 1988 |
| 0.5399 | 0.2051 | 0.3347 | 7191.0 | 1989 |
| 0.6373 | 0.1832 | 0.4541 | 8246.9 | 1990 |
| 0.6020 | 0.2581 | 0.3438 | 8757.3 | 1991 |
| 0.5448 | 0.2318 | 0.3130 | 9231.3 | 1992 |
| 0.5694 | 0.2827 | 0.2866 | 9137.7 | 1993 |
| 0.3138 | 0.2433 | 0.2773 | 9670.8 | 1994 |
| 0.4922 | 0.2013 | 0.2908 | 10672.3 | 1995 |

| Openness trade | Import / GDP | Export / GDP | GDP | Years |
|---|---|---|---|---|
| 0.4902 | 0.2080 | 0.2822 | 12327.3 | 1996 |
| 0.4722 | 0.1985 | 0.2737 | 13800.5 | 1997 |
| 0.3740 | 0.1798 | 0.1942 | 12610.6 | 1998 |
| 0.3940 | 0.1562 | 0.2378 | 14075.2 | 1999 |
| 0.4479 | 0.1141 | 0.3338 | 18456.9 | 2000 |
| 0.4594 | 0.1601 | 0.2992 | 18079.1 | 2001 |
| 0.8792 | 0.3663 | 0.5129 | 25914.1 | 2002 |
| 0.9173 | 0.2958 | 0.6215 | 31731.8 | 2003 |
| 0.9883 | 0.3153 | 0.6730 | 41577.0 | 2004 |
| 1.0410 | 0.2790 | 0.7620 | 56213.0 | 2005 |
| | | | | |
| 0.9016 | 0.2064 | 0.6952 | 80729.9 | 2006 |
| 0.9346 | 0.2431 | 0.6915 | 89260.3 | 2007 |
| 1.0070 | 0.2537 | 0.7534 | 102242.9 | 2008 |
| 1.0472 | 0.3902 | 0.6571 | 70493.3 | 2009 |
| 1.0060 | 0.3429 | 0.6631 | 92978.2 | 2010 |
| 0.7764 | 0.2874 | 0.4890 | 47549.5 | 2011 |
| 0.9693 | 0.2864 | 0.6829 | 112591.0 | 2012 |
| 1.2718 | 0.5408 | 0.7310 | 79952.6 | 2013 |
| 1.4674 | 0.8978 | 0.5696 | 43030.2 | 2014 |
| 1.2874 | 0.7750 | 0.5124 | 29270.1 | 2015 |

| Openness trade | Import / GDP | Export / GDP | GDP | Years |
|---|---|---|---|---|
| 1.0069 | 0.5655 | 0.4414 | 21300.0 | 2016 |
| 0.9421 | 0.3380 | 0.6041 | 43402.5 | 2017 |
| 1.0089 | 0.3189 | 0.6900 | 59000.0 | 2018 |

المصدر: مصرف ليبيا المركزى، التقارير السنوية، اعداد مختلفة، صندوق النقد العربي.

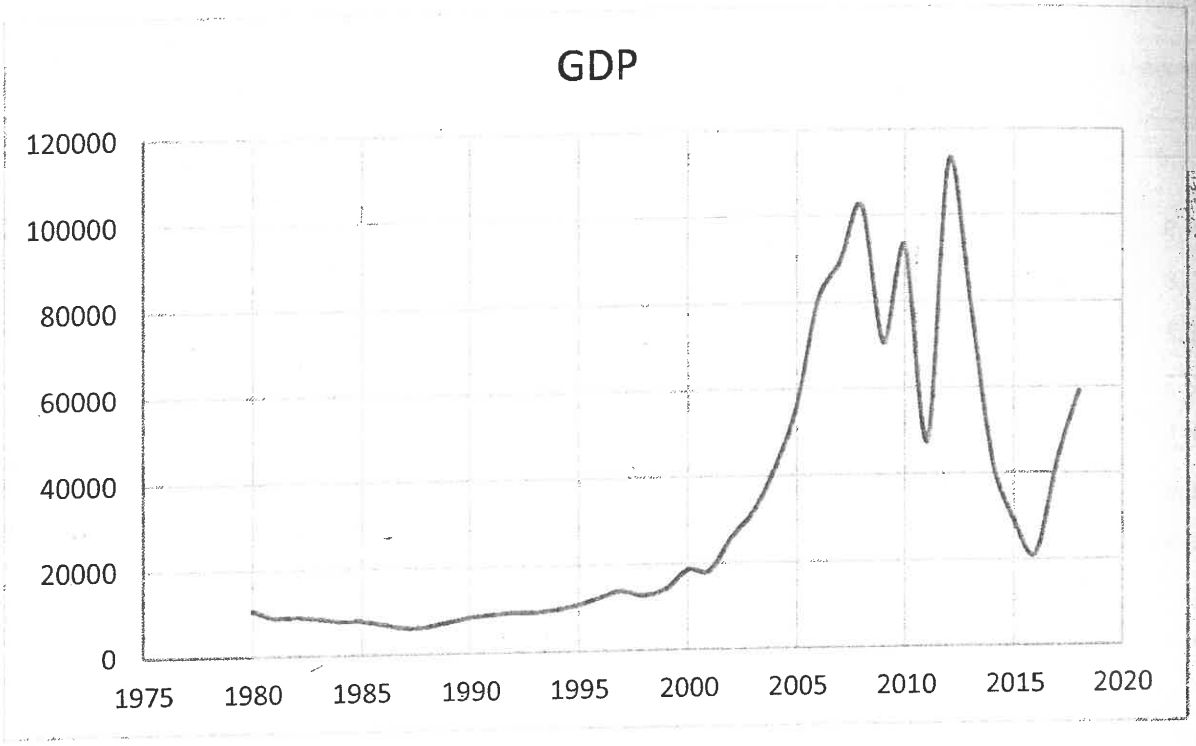


شكل رقم ( 1 ) تطور الناتج المحلي الاجمالي

**4- تقييم مساهمة الصادرات والواردات في الناتج المحلي الإجمالي:**

**أ- مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي:**

تعبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي عن مساهمة الصادرات من السلع والخدمات في حجم النشاط الاقتصادي، أي تبرز أهمية دور السلع والخدمات المصدرة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي، فكلما ازدادت هذه النسبة كلما كانت درجة

اعتماد النشاط الاقتصادي الوطني على الخارج عالية، إذ بلغ متوسط نسبة الصادرات إلى الناتج خلال الفترة 48% وبالمقارنة بالمعيار الطبيعي الذي حدده بعض الاقتصاديين أن نسبة 25% فأكثر تعد مؤشر على الانفتاح، وبالتالي تعتبر هذه القيمة مرتفعه بالنسبة للبلدان التي تستمد نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصدرية واحدة.

شكل رقم ( 2 ) نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

**أ- مؤشر نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي:**

يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابلة الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الواردات الى الناتج المحلي الاجمالي مؤشرا يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، كما أن ارتفاع هذه النسبة لدولة ما قد يكون دلالة على مدى تبعية تلك الدولة، وقد أعتبر

اقتصاد الدولة منفتحا للخارج إذا شكلت الواردات نسبة تزيد عن 21% من الناتج المحلي الاجمالي، وبلغ متوسط هذه النسبة 29% خلال الفترة، مما يعني أن أكثر من ربع الطلب الكلي على السلع والخدمات تم تلبيته باللجوء إلى الإستيراد.

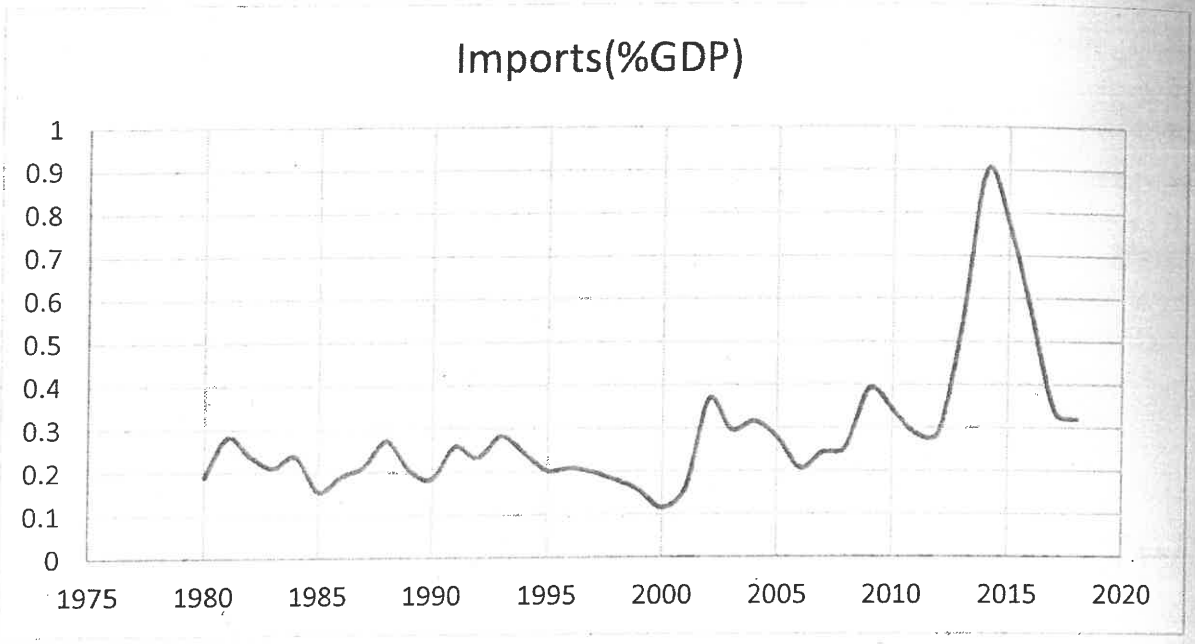


شكل رقم ( 3 ) نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي

**أ- مؤشر نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الاجمالي:**

بالنسبة لهذا المؤشر نسبة التجارة الخارجية ( الصادرات والواردات) إلى االناتج المحلي الاجمالي تعتبر ارتفاع النسبة إلى 45% فأكثر دلالة على الانفتاح التجاري وإذا ما طبقنا هذا المقياس يتضح أن الاقتصاد الوطني منفتح بمعدلات بلغت في المتوسط 76% وهذا يبين لنا درجة انكشاف الاقتصاد الليبي على العالم الخارجي ومدى تأثير السياسات الاقتصادية الخارجية على الاقتصاد المحلي وقدرته على رسم سياسة اقتصادية مستقلة نسبيا عن التطورات الخارجية.

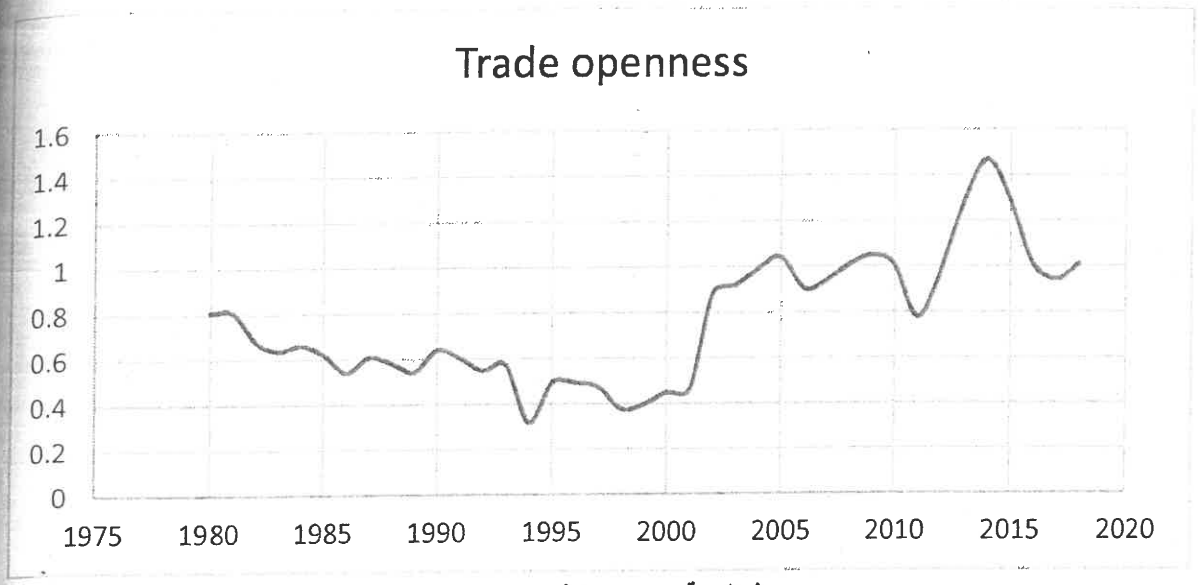


شكل رقم ( 4 ) الانفتاح التجاري

## رابعا: منهجية البحث.

لبيان اتجاه وطبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري و نمو الناتج المحلي الاجمالي ينبغي النظر إليها في إطار نموذج ديناميكي احتمالي وهو ما يعبر عنه بنموذج VAR حيث تعالج تلك النماذج كل المتغيرات بصورة متماثلة مع إدخال فترات إبطاء زمنية لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطي للنظام الطبيعة الديناميكة، ومن خلال إدخال عنصر الزمن بعين الإعتبار فإن هذه النماذج من شأنها أن تميز بين الاستجابة القصيرة الأجل والاستجابة طويلة الأجل للمتغير التابع لوحدة التغير في قيمة المتغيرات المستقلة، وبسبب اعتماد هذه النماذج على حالات التباطؤ الزمني فهذا يتطلب الاعتماد

على معيار لتحديد فترات الابطاء الزمني في الاختبار وتحديد النموذج الأفضل كاختبار معيار AIC , Schwarz , Likelihood وتكون معادلة متجهة الانحدار الذاتي لنموذج بسيط ثنائي المتغير كالتالي:

$$x_{1t} = u_1 + \varphi_{11}x_{1t-1} + \varphi_{12}x_{1t-2} + \varphi_{21}x_{2t-1} + \varphi_{22}x_{2t-2+}e_{1t}$$

$$x_{2t} = u_2 + \gamma_{11}x_{1t-1} + \varphi\gamma_{12}x_{1t-2} + \gamma_{21}x_{2t-1} + \gamma_{22}x_{2t-2+}e_{2t}$$

ويمكن التعبير عن ذالك مصفوفيابالنموذج التالي:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-1} \\ x_{2t-1} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} x_{1t-2} \\ x_{2t-2} \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

وأيضا:

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L\,x_1 \\ L\,x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} L^2 x_1 \\ L^2 x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\begin{pmatrix} x_{1t} \\ x_{2t} \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} u_1 \\ u_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{11} & \varphi_{21} \\ \gamma_{11} & \gamma_{21} \end{pmatrix} L \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varphi_{12} & \varphi_{22} \\ \gamma_{12} & \gamma_{22} \end{pmatrix} L^2 \begin{pmatrix} x_1 \\ x_2 \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} e_{1t} \\ e_{2t} \end{pmatrix}$$

$$\left(\begin{pmatrix}1 & 0\\ 0 & 1\end{pmatrix} - \begin{pmatrix}\varphi_{11} & \varphi_{21}\\ \gamma_{11} & \gamma_{21}\end{pmatrix}L - \begin{pmatrix}\varphi_{12} & \varphi_{22}\\ \gamma_{12} & \gamma_{22}\end{pmatrix}L^2\right)\begin{pmatrix}x_{1t}\\ x_{2t}\end{pmatrix} = \begin{pmatrix}u_1\\ u_2\end{pmatrix} + \begin{pmatrix}e_{1t}\\ e_{2t}\end{pmatrix}$$

$$X_t = U + \sum_{i=1}^{p} \emptyset_i x_{t-1} + U_t$$

## النمذجة القياسية وطريقة التقدير

**متغيرات الدراسة:**

**النمو الاقتصادي (GDP):** معبرا عنه بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (as proxy) ويشير إلى زيادة قدرة الاقتصاد على الإنتاج مقاسا ب GDP المطلق أو النسبي.

**الانفتاح التجاري (OPEN):** يدل هذا المؤشر على درجة الانفتاح على قطاع التبادل الخارجي بالإضافة إلى الأهمية التي تحتلها التجارة الخارجية في النشاط الاقتصادي.

**عرض السلاسل الزمنية**

نبدأ بالتعرف على الشكل البياني لكل من السلسلتين، حيث يظهر الشكل بصورة واضحة عدم استقرار السلسلتين

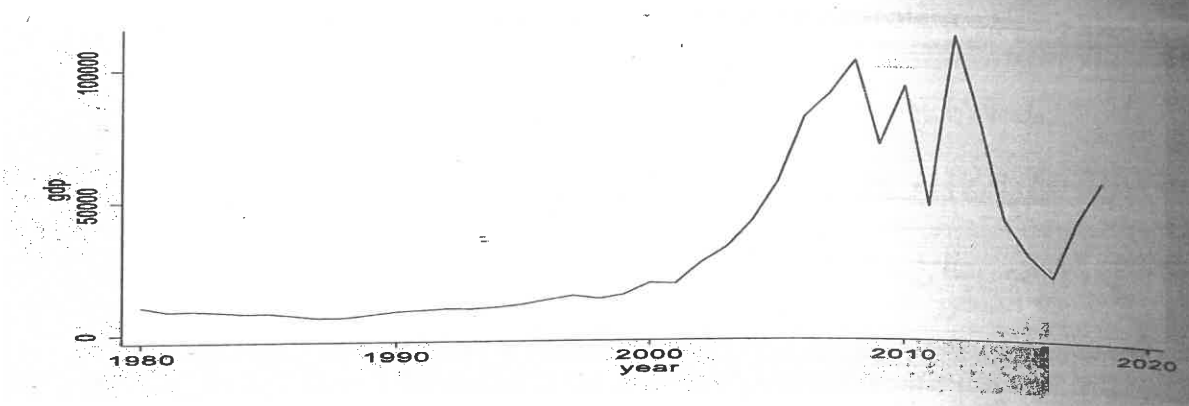


شكل رقم (5) سلسلة تطور (GDP)

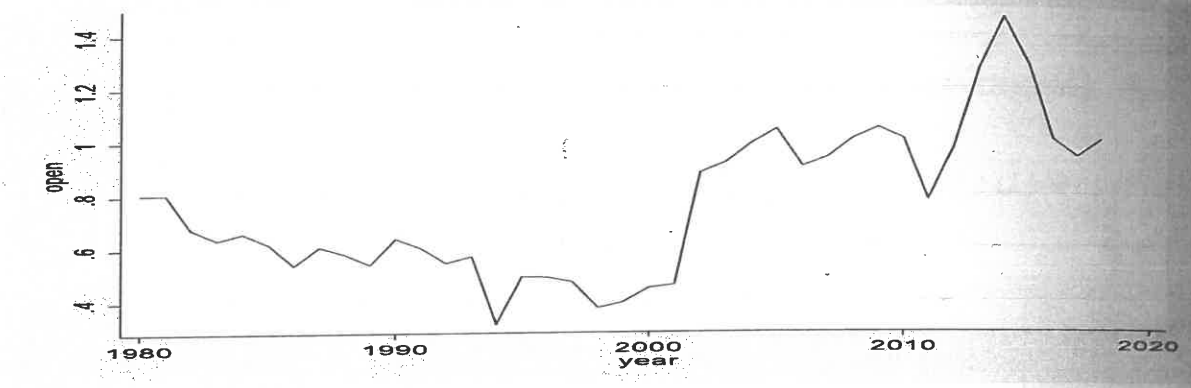


شكل رقم (6) سلسلة تطور (OPEN)

## جدول رقم (2) نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF)

| | | GDP | OPEN | DGDP | DOPEN |
|---|---|---|---|---|---|
| With constant | t.statistic | -1.7852 | -1.4140 | -8.498 | -5.3223 |
| | Prob. | 0.3819 | 0.5653 | 0.0000*** | 0.0001*** |
| With constant&Trend | t.statistic | -2.7101 | -2.9752 | -8.3739 | -5.2965 |
| | Prob. | 0.2385 | 0.1525 | 0.0000**** | 0.0006*** |
| Without constant&Trend | t.statistic | -.09238 | -0.2501 | -8.5601 | -5.3901 |
| | Prob. | 0.3099 | 0.5894 | 0.0000*** | 0.0000*** |

*** Denotes significance level at 1%

وبعد دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار (ADF) تبين أن جميع المتغيرات غير ساكنة في المستوى أي أن معاملاتها لها جذر الوحدة، بينما وصلت لمرحلة السكون والاستقرار بعد أخذ الفرق الأول لها عند مستوى معنوية 1% ونستنتج من ذالك أن السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الأولى I (1).

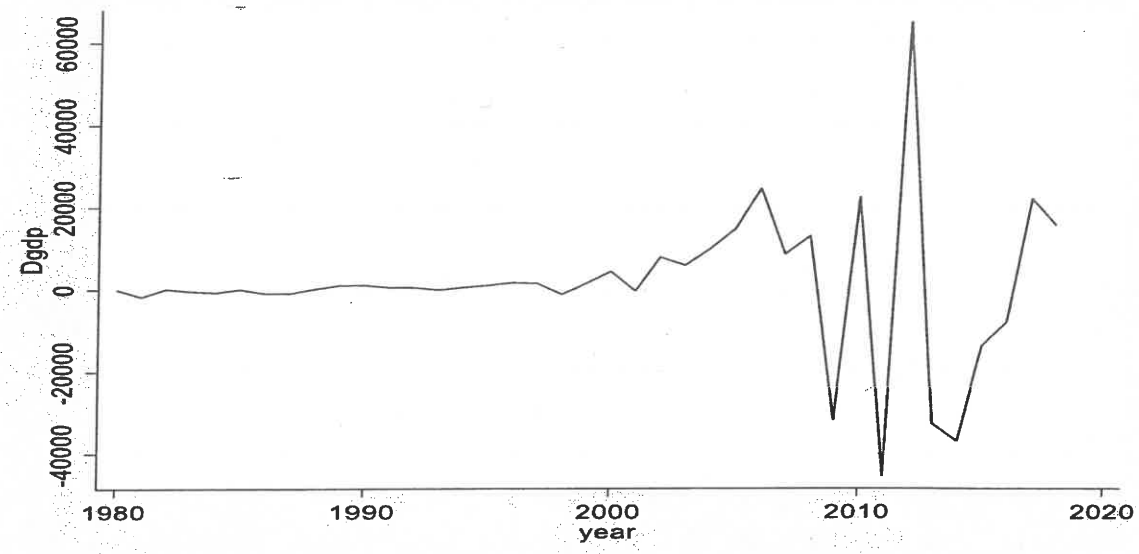


**شكل رقم (7) سلسلة الفروق الأولى (Dgdp)**

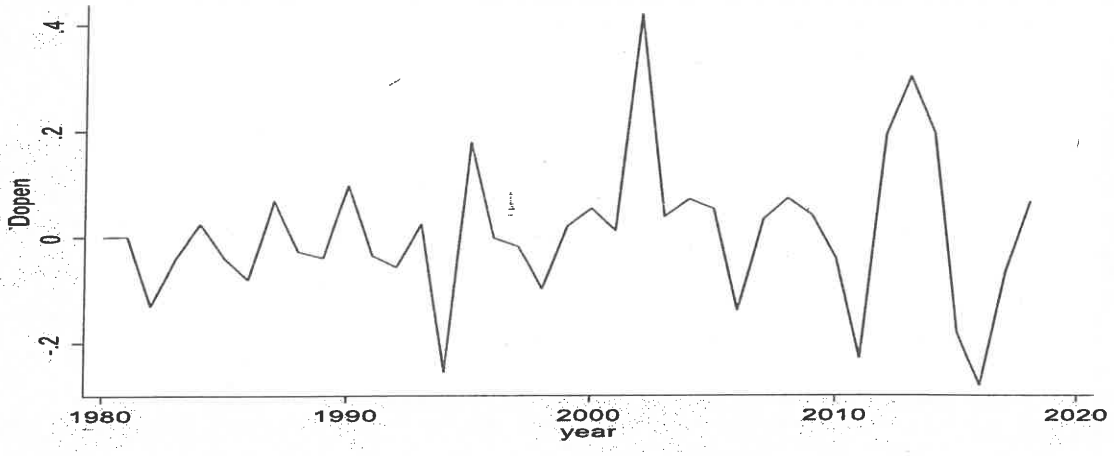


**شكل رقم (8) سلسلة الفروق الأولى (Dopen)**

**اختبار التكامل المشترك:** سيتم الكشف عن التكامل المشترك من خلال تحليل Johansen maximum likelihood Procedure وذالك من خلال اختبارين هما Trace test & Max-Eigen test value.

**تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج (VAR).**

من أجل اختيار العدد الأمثل لفترات التباطؤ بالاعتماد على عدد من المعايير والمتمثلة في Akaike,Schwarz,Hannan-Quinn,Final prediction error, ومن خلال الجدول نجد أن أغلب المعايير تشير إلى أن معامل التباطؤ هو (lag=2) وبالتالي فإن k=2 .

**جدول رقم (3) تحديد العدد الأمثل لفترات التباطؤ الزمني وفقا لتحليل (VAR)**

| HQ | SC | AIC | FPE | LR | Lag |
|---|---|---|---|---|---|
| 23.40 | 23.64 | 23.37 | 487276 | AN | 0 |
| 21.41 | 21.58* | 21.32 | 623243. | 75.22* | 1 |
| 21.32* | 21.70 | 21.26* | 590506.* | 8.649 | 2 |
| 21.50 | 21.90 | 21.28 | 609289. | 5.722 | 3 |

وبتطبيق طريقة Johansen-Jeselius عندا هذه الدرجة من الإبطاء تم إيجاد النتائج التالية:

القيم الذاتية المقدرة هي: $\lambda_1 = 0.264$ $\lambda_2 = 0.024$

وعليه نحسب إحصائية (Johansen):

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_i)$$

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - \lambda_1) + ln(1 - \lambda_2)$$

$$\lambda_{trace} = -37 \sum_{i=r+1}^{k} ln(1 - 0.264) + ln(1 - 0.024) = 12.29$$

نلاحظ بأن القيمة الحرجة تساوي 15.49 وهي أكبر من الإحصاءة المحسوبة 12.29 كما أن الاحتمال الحرج 0.14 أكبر من 5% إذا نقبل فرضية العدم أي أن رتبة المصفوفة تساوي صفر ويعني ذالك عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري عند مستوى معنوية 5%، كما تم التوصل إلى نفس النتيجة من خلال القيمة الذاتية العظمى (Maximum Eigenvalue test) قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود أي شعاع للتكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

**جدول رقم (4) اختبار التكامل المشترك بين GDP و OPEN**

| Rank | Eigenvalu | C-value | P-value | Trace test | C-value | P-value | Conclusion |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 0 | 0.264 | 14.264 | 0.136 | 12.295 | 15.494 | 0.143 | No-Reject |
| 1 | 0.024 | 3.841 | 0,336 | 0.924 | 3.841 | 0.336 | No-Reject |

**معايرة نموذج VAR للمتغيرات المعتمدة:**

من خلال نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR يعتمد كل متغير على القيم السابقة له والقيم السابقة للمتغيرات الأخرى وفقا لمدة التباطؤ المحددة والمعادلة التالية توضح ذالك:

DGDP = - 0.241809565348*DGDP (-1) + 0.6430057529*DGDP (-2)
+ 0.261860130286*DOPEN (-1) - 0.603769941728*DOPEN (-2) +
498.616959981 $R^2 = 0.55, F_{cal} = 15.342$

DOPEN = 0.0582186325526*DGDP (-1) + 0.407466229419*DGDP (-2) -
0.286970010654*DOPEN (-1) - 0.4541999848*DOPEN (-2) +
1010.25747165 $R^2 = 0.51, F_{cal} = 13.739$

**اختبار استقرارية النموذج:**

لأجل التأكد من استقرارية النموذج نستعمل الاختبار الخاص بالجذور العكسية (Inverse Root) ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من واحد أي نها تقع داخل دائرة الوحدة والشكل التالي يبين أن كل الجذور ذات قيمة أدنى من الواحد، وهي تقع جميعها داخل دائرة الوحدة.

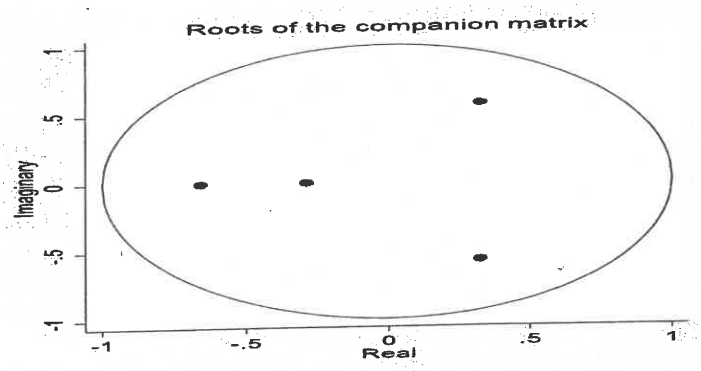


شكل رقم (9) نتائج اختبار استقرارية النموذج

**اختبار الإرتباط الذاتي للأخطاء:**

من أجل التحقق من صحة النموذج يجب أن نتأكد من أن البواقي غير مرتبطة ذاتيا ومن خلال الشكل التالي نلاحظ وجود بعض النتوءات (Spike) خارج حدود الثقة (2 std.Err) اشارة لعدم تحقق شرط اسقلالية الأخطأ.

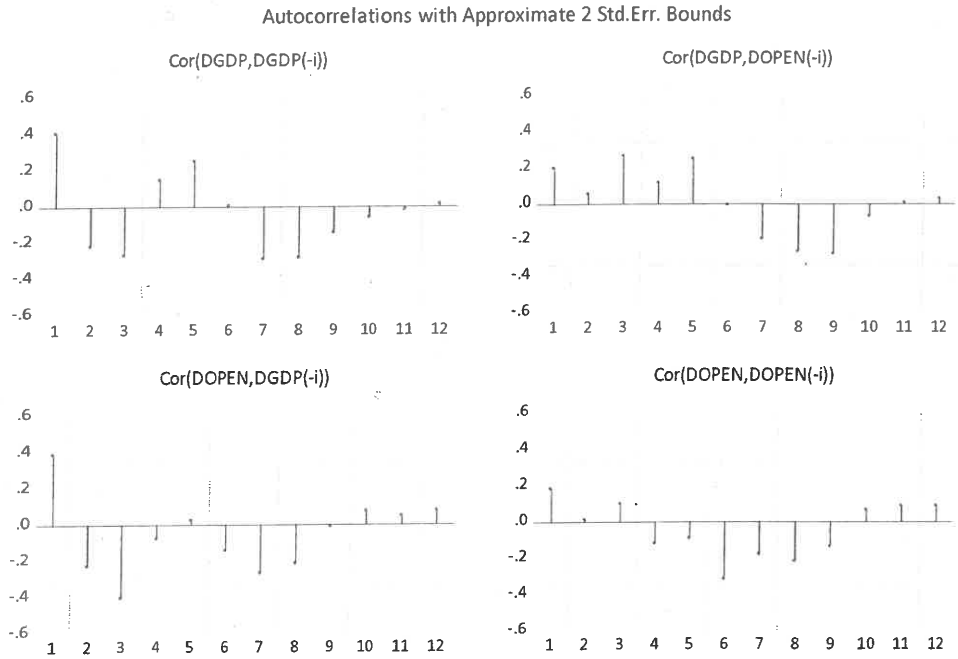


**شكل رقم (10) نتائج اختبار الارتباط الذاتي**

**تحليل ديناميكية النموذج المقدر:**

**اختبار السببية:** يظهر الجدول رقم (5) أن المتغير D(open) يسبب المتغير D(GDP) مع اثنين فجوات زمنية عند مستوى دلالة 5% إذ أننا نرفض فرضية العدم التي تقول إن المتغير D(open) لا يسبب المتغير D(GDP)، كما أن المتغير D(GDP) يسبب المتغير D(open) عندا مستوى دلالة 5% أي أن هناك علاقة سببية في إتجاهين (Bi-directional).

جدول رقم (5) اختبار السببية ل جرانجر بين GDP و OPEN

| P-value | F-statistic | Obs | Null Hypothesis |
|---|---|---|---|
| 0.017 | 4.631 | 36 | D(OPEN) does not granger cause D(GDP) |
| 0.044 | 3.437 | 36 | D(GDP) does not granger cause D(OPEN) |

**تحليل دوال الاستجابة:**

إن حدوث صدمة في إحدى المتغيرات يحدث أثرا في باقي المتغيرات الأخرى، وبما أن موضوع دراستنا هو النمو الاقتصادي معبرا عنه بـــ (الناتج المحلي الإجمالي) فإننا سنبحث حول أثر حدوث صدمات منفردة في المتغيرات الخارجيه وآثارها على المتغير الداخلي، بمعنى آخر مدى استجابة معدل الناتج المحلي الإجمالي للصدمات المرتبطة بمعدل الناتج نفسه ومعامل الانفتاح التجاري، ومن خلال الشكل رقم (11،12) نلاحظ:

-أثر صدمة الناتج المحلي الإجمالي Dgdp بمقدار انحراف معياري واحد على الناتج المحلي الاجمالي نفسه أدت إلى استجابة فورية متذبذبة في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين الارتفاع والإنخفاض حتى الفترة الثامنة ثم تستقر على باقي فترة الإستجابة.

-عندا حدوث صدمة سلبية في معامل الانشكاف الخارجي Dopen بمقدار انحراف معياري واحد كان لها أثر إيجابي على الناتج عند الفترة الرابعة ثم بعد ذالك تستقر عندا مستويات منخفضة سالبة.

وبانعدام الصدمات لكلا النموذجين اشارة على أن هذه الصدمات مؤقته حيث يلغي بعضها البعض في الأجل الطويل ( استقرارية النموذج ).

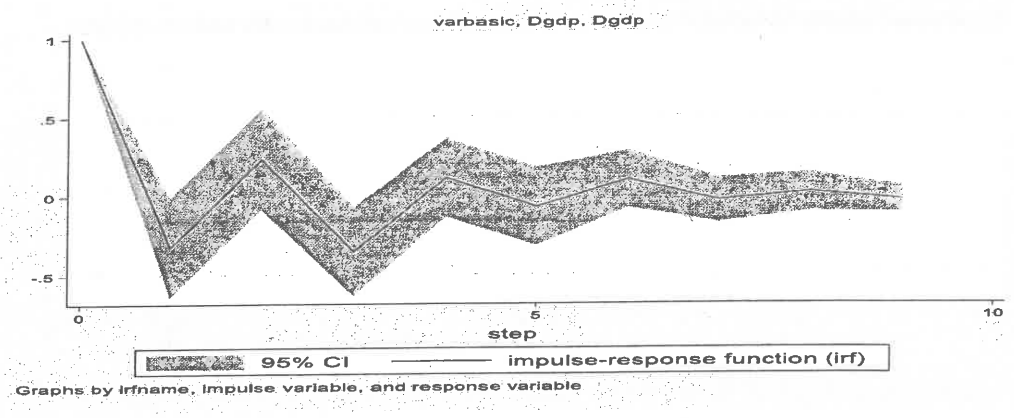


شكل رقم (11) استجابة Dgdp لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج

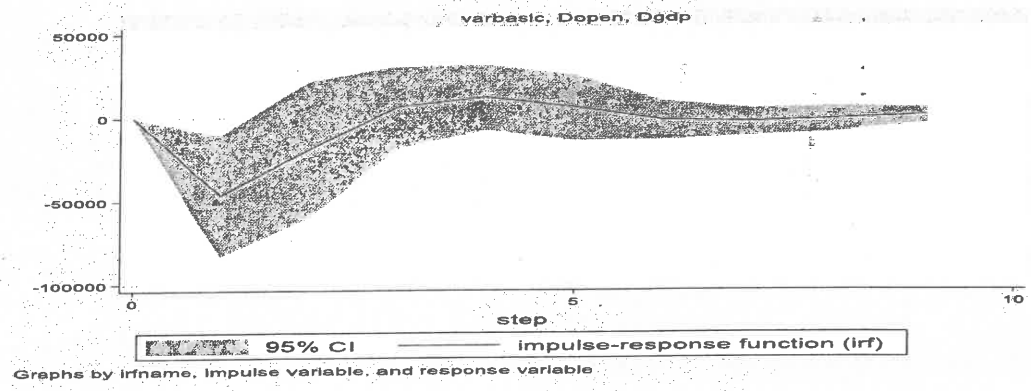


شكل رقم (12) استجابة Dopen لصدمات تنبؤية لمتغيرات النموذج

## تحليل تباين الخطأ لنموذج GDP:

يشير تحليل التباين إلى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام، ففي المدى القصير (السنة الثانية المستقبلية) فإن 92.03% من تباين خطأ التنبؤ لمعدل الناتج المحلي الإجمالي ترجع إلى صدماته الخاصة في حين يساهم الانفتاح التجاري بحوالي 7.96% في تفسير تباين خطأ التنبؤ وترتفع النسبة خلال السنة الخامسة لتصل إلى 52.34% في حين يساهم الناتج بحوالي 47.65% في تفسير التنبؤ الخاص به وتستمر هذه النسب تقريبا حتى السنة العاشرة المستقبلية.

جدول رقم ( 6 ) نتائج تحليل خطأ التنبؤ بمتغير GDP

| | Variance Decomposition of GDP | | |
|---|---|---|---|
| DOPEN | DGDP | S.E. | Period |
| 0.000000 | 100.0000 | 13921.42 | 1 |
| 7.964880 | 92.03512 | 14514.56 | 2 |
| 43.67407 | 56.32593 | 18630.64 | 3 |
| 49.88620 | 50.11380 | 19840.03 | 4 |
| 52.34029 | 47.65971 | 20344.66 | 5 |
| 52.68685 | 47.31315 | 20424.15 | 6 |
| 52.82245 | 47.17755 | 20453.95 | 7 |
| 52.84681 | 47.15319 | 20459.44 | 8 |
| 52.86007 | 47.13993 | 20462.36 | 9 |
| 52.86312 | 47.13688 | 20463.04 | 10 |

## الخاتمة:

إن الهدف الأساسي من هذا الدراسة هو تحديد العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1980-2018 وذالك بالاعتماد على المنهج القياسي والمتمثل في اختبارات السببية ( Granger ) ومنهجية التكامل المشترك Johansen-Jeselius وتحليل العلاقة الديناميكة باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات:

### الاستنتاجات:

1- بالرغم من الانفتاح التجاري الكبير لليبيا على العالم الخارجي إلا أنه لا يزال يعاني من أحادية التصدير ومشاكل التبعية للريع النفطي.

2- الأثر الإيجابي للإنفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا كان سببه ارتفاع الصادرات النفطية وارتفاع أسعارها في الأسواق العالمية مما ولد عوائد مالية كبيرة.

3- شهد الانفتاح التجاري في ليبيا خلال الفترة 1980-2018 تذبذبا واضحا في قيمها متأثرا بالصدمات النفطية العالمية الناتجة عن الأزمات العالمية.

4- أظهرت نتائج اختبار جوهانسن للتكامل المشترك على غياب علاقة الأجل الطويل بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

5- بينت نتائج اختبار السببية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية متبادلة بين متغيري الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الداخلية القائلة بأن زيادة الانفتاح تؤدي إلى نمو أعلى مما يؤدي إلى توسيع الانفتاح.

6- دلت نتائج تحليل التباين ودوال الاستجابة على مساهمة الانفتاح التجاري المتمثل خصوصا في الصادرات في تفسير النمو الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا.

7-يعتبر الاقتصاد الليبي اقتصاد منفتح على العالم الخارجي غير أن مكاسب هذا الانفتاح يبقى مرهون من التبعيه شبه المطلقة لتقلبات أسعار النفط في السوق العالمي وهو المحرك الأساسي لكل من معدلات الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.

**التوصيات:**

1- العمل على تنمية وتنويع قائمة الصادرات للمحافظة على الأثر الإيجابي للانفتاح االتجاري والاستفادة من المزايا الذي يمنحها الانفتاح.

2- تغيير هيكل الواردات من السلع الاستهلاكية والكمالية للسلع الإنتاجية أو الوسيطة للاستفادة منها في القطاعات الاقتصادية المختلفة لاسيما قطاع النفط والغاز.

3- البحث على سياسات جديدة لبناء اقتصاد صامد أمام التقلبات الاقتصادية والتخطيط لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المراجع:

المراجع اللغة العربية:


- أمين جواس، مجدي الشوربجي، يوسفي رشيد (2014) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، أدلة تجريبة من بلدان الشرق الأوسط وشمال افريقيا، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 16، 36-7 2014.
- لسواعي، خالد محمد (2015) أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الأردن، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 2، العدد 1 2015.
- الحويج، حسين (2017) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في ليبيا، المؤتمر العلمي الدولي الأول حول السياسات الاقتصادية ومستقبل التنمية المستدامة في ليبيا، جامعة المرقب، الخمس 2017.
- الفارسي، عيسى حمد (2008)، انضمام ليبيا إلى منظمة التجارة العالمية وتأثيراته المحتملة على قطاع التجارة الخارجية، مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا، مركز البحوث والاستشارات، جامعة بنغازي، 28، 2008.
- العبدلي، عابد بن عابد (2005) تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية، مجلة مركز صالح عبدالله كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر، المجلد 9 العدد 27 2005.
- طالب، دليلة (2016) أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 1980-2013، المجلة الأردنيةللعلوم الاقتصادية، المجلد 3، العدد 2 2016.
- عصام اسماعيل (2018) قياس فاعلية الواردات في التأثير على النمو الاقتصادي في سورية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العليا – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 40، العدد 3 2018.
- فراس حسين علي الصفار (2023) قياس وتحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في العراق، مجلة بن خلدون للدراسات والأبحاث، مجلد 3، العدد 6.
- تقارير مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد متفرقة.
- صندوق النقد العربي، قاعدة البيانات الاقتصادية والإحصائية.

- Afal M,Malik M,Butt (2013). Openness, Inflation and growth Relationship in Pakistan, and application of ARDL Bound Testing approach, Pakistan economic and social review 51(01):13-53.
- Sandra T,Gustavo B(2014). Dynamic estimation of the relationship between trade openness and output growth in asia, Journa of Asian economics 2014.
- Jamilah idris (2016).Trade openness and economic growth: a causality test in panel perspective. International journal of business and society.290-281.
- Buss,M and Koniger,J (2012) Trade and economic growth: A real examination of the empirical evidence , Hamburg institute of international economics (123) , pp 1-124.
- Grossman,G and Helpman,E (1990) Comparative advantage and long run growth American economic review, Vol 80,pp796-815.
- Romer, R and Rodric, D (2004) Rule of low, democrasy openness and income: estimating the interrelationships, Neper working paper series (10750) pp1-28.
- Nowbutsing , Baboo(2014). Theimpact of openness on economic growth: case of Indian ocean rim countries, Journal of economics and development studies, 2(02).

الليبية " هي نتاج لمخاض طويل من الجهود و التجارب و الأحلام و الرؤى تبلورت في ظروف و ضمن إستحقاقات بل و تحديات ربت على ما كان مؤمّل من الجامعة القيام به تجاه البحث العلمي و قضاياه.

لكنّ حبّنا لبلادنا و الرغبة في التفاعل و الإستجابة لأنينها و حنينها كان هو الهاجس الذي أطلق العنان لهذا المارد لإنطلاق علّه يكون بلسما من الخير نحسّه و لا نتحسسه .

و ها هي إصدارتنا تتوالى في حمى عدد من القيم السامية أبرزها الصدق و الشفافية في المعلومة ، و ان لا نهوض لأمة إلا بالبحث عن الحقيقة .

فيا أهل العلم و المعرفة البدار البدار ، خدمة لمجتمعكم و تحقيقاً لطموحاته في الرقي و المنعة و الإزدهار.

أسرة التحرير.